منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول(أوابك)

مقال

صدمة الطاقة في الشرق الأوسط:
سيناريوهات مفتوحة

ابريل 2026

إعداد المهندس / تركي حسن حمش

خبير بترول/ استكشاف وإنتاج - إدارة الشؤون الفنية

صدمة الطاقة في الشرق الأوسط: سيناريوهات مفتوحة

إعداد المهندس تركي حسن حمش

باتت أسواق الطاقة تتفاعل مع التوترات الجيوسياسية مؤخراً كمتغيرات قادرة على إعادة تسعير الاقتصاد العالمي خلال أيام، ولعل ما يشهده العالم اليوم ليس مجرد قفزة سعرية، بل اختبار حقيقي لقدرة النظام الطاقي العالمي على امتصاص صدمة أثرت على أحد أهم مساراته: مضيق هرمز. يمر عبر هذا المضيق ما يقارب 20% من الاستهلاك العالمي من النفط والمشتقات، إضافة إلى نحو 20 - 25% من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً (IEA، 2023)[1]. هذه الأرقام وحدها كفيلة بتفسير حساسية الأسواق، لكنها على عكس المتوقع، لا تعني بالضرورة أن أي تصعيد سيؤدي إلى توقف كامل لهذه التدفقات، بل ربما تكون القراءة الأكثر واقعية هي افتراض سيناريوهات متعددة.

ففي حالة التعطّل الجزئي، يمكن تعويض جزء من الصادرات عبر خطوط الأنابيب البديلة، مثل الخط السعودي شرق- غرب الذي تصل طاقته إلى نحو 5 -7 ملايين برميل يومياً، وخط الإمارات (حبشان - الفجيرة) الذي تقارب قدرته 1.5 مليون برميل يومياً (EIA، 2023)[2].

أي أن نحو 30 - 35% من تدفقات المضيق يمكن نظرياً تجاوزها، وهو ما قد يخفف من حدة الصدمة لكنه لا يلغيها. لذلك تبدأ الأسعار في لعب دورها الحقيقي، فالسوق لا تنتظر حدوث النقص الفعلي، بل تقوم بتسعير احتمالاته. لذلك، فإن ارتفاع خام برنت فوق 100 دولار للبرميل لم يكن مفاجئاً في هذه الظروف، بينما يتطلب الاستقرار فوق 130 دولاراً تعطلاً مستداماً لأشهر، وليس مجرد اضطراب مؤقت، وهو ما شهدته الأسواق تاريخياً حيث كانت القفزات السعرية الحادة قصيرة الأجل، قبل أن تستقر ضمن نطاقات أقل حدة.

وفي سوق المنتجات المكررة، تبدو الحساسية أعلى، إذ تعمل المصافي بهوامش طاقة محدودة. لكن هذه السوق، رغم هشاشتها النسبية، موزعة عالمياً، مما يعني أن تعطل منشأة كبيرة بحجم مصفاة رأس تنورة مثلاً، قد لا يؤدي بمفرده إلى نقص عالمي، بل يتسبب بإعادة توزيع التدفقات، وارتفاع الفروقات السعرية التي قد تزيد بنسبة 20 - 40% في أوقات التوتر. كما أن الأمر في هذا المجال لن ينحصر في نقص الخام فقط، بل في ارتفاع تكاليف التأمين والشحن التي قد

تتضاعف عدة مرات، مما يجعل وصول النفط إلى المصافي العالمية عملية مكلفة جداً، حتى لو لم ينقطع الإمداد فيزيائياً.

أما سوق الغاز الطبيعي المسال، فتظهر تفاعلاً أكثر حدة كما يبدو من الشكل. يبلغ حجم التجارة العالمية للغاز المسال نحو 400 مليون طن سنوياً، وتستحوذ قطر وحدها على ما يقارب 20% من الصادرات العالمية، لكن افتراض توقف كامل لهذه الإمدادات يعني فعلياً سيناريو تصعيد عسكري واسع، وهو ما نلمس بوادره حالياً مع إعلان حالات القوة القاهرة. لذلك، فإن ارتفاع مؤشر JKM الآسيوي على سبيل المثال من مستويات تقارب 10 - 12 دولار/مليون وحدة حرارية إلى نطاق 20 - 25 دولاراً يعكس مزيجاً من القلق وإعادة تسعير المخاطر، أكثر من كونه دليلاً على نقص فعلي حالياً.

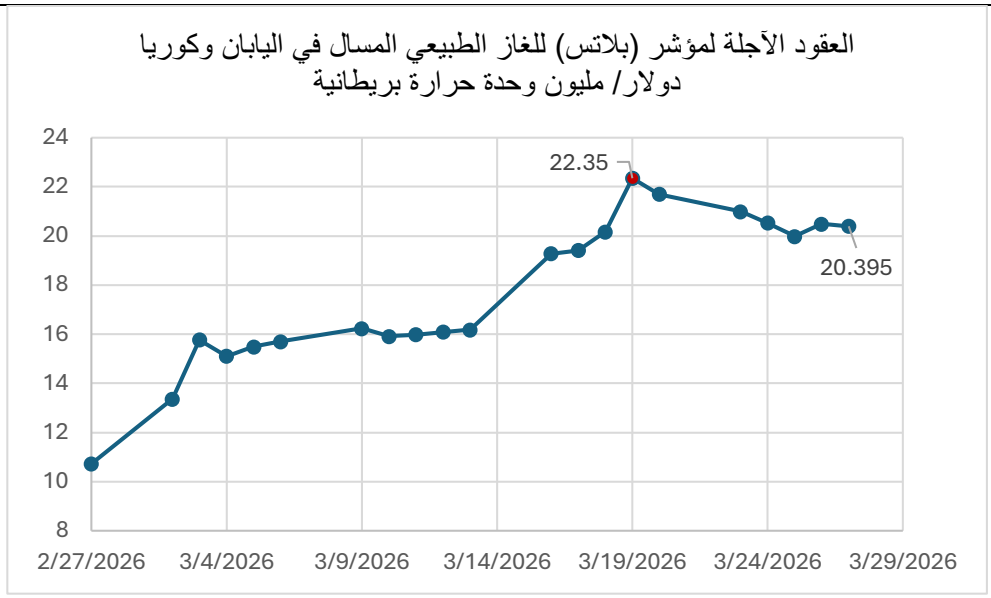

المصدر: (Investing، 2026)[3]

فعلى عكس النفط الذي يمتلك بدائل أنابيب للنقل، ومخزونات استراتيجية ضخمة، فإن الغاز الطبيعي المسال يفتقر لمرونة التحويل. فإذا توقفت إمدادات قطر نهائياً، فلا توجد أنابيب بديلة كافية لتعويض هذه الكميات الضخمة نحو أوروبا وآسيا. في هذه الحال ستكون الصدمة كمية وليست سعرية فقط.

في مواجهة هذه الصدمات، اعتمدت الدول الصناعية على مخزوناتها الاستراتيجية، التي تبلغ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 4.1 مليار برميل، أي ما يعادل قرابة 90 يوماً من صافي

الواردات، وهذه الكمية قادرة على تعويض نقص يتراوح بين 3 إلى 5 ملايين برميل يومياً لعدة أشهر، لكنها تصبح أقل فاعلية مع اتساع الفجوة أو طول أمد الأزمة. كما قد تستفيد الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مخزوناتها التجارية والاحتياطيات الاستراتيجية، وإن كان من الصعب تتبع مستويات المخزون في هذه الدول (OPEC، 2024)[4].

تشير بعض البيانات (Rystad Energy، 2026)[5] إلى أن إغلاق المضيق لشهرين، سينتج عنه فقدان 14 مليون برميل من النفط الخام، وسوف يتم تعويض 4.1 مليون ب/ي عبر خطوط الأنابيب التي لا تمر بالمضيق، وتحديداً خط أنابيب (شرق - غرب) السعودي المتجه إلى ينبع، وعبر الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة. أما صافي تشغيل المصافي فيمثل توفيراً في الطلب القسري نتيجة نقص الخام. حيث يتم خفض تشغيل المصافي (خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) بمقدار 2.2 مليون ب/ي لعدم توفر الخام، يقابله زيادة طفيفة في تشغيل مصافي حوض الأطلسي بمقدار 0.2 مليون ب/ي. بينما سوف يساهم المخزون الاستراتيجي بنحو 2.3 مليون ب/ي، وهو الحد الأعلى (تقنياً) الذي يمكن ضخه من الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية العالمية، ويمكن للمخزون العائم أن يساهم بدوره بإضافة 0.7 مليون ب/ي. أما كميات النفط الخام والمشتقات التي تحتفظ بها شركات التكرير وشركات النفط الكبرى في صهاريج التخزين حول العالم لمواجهة تقلبات الطلب الروتينية (وهو ما يشار إليه باسم فائض ما قبل الحرب) فيمكنه تقديم 2.6 مليون ب/ي. تبين هذه الأرقام أن الميزان النهائي هو عجز صافٍ بنحو 2.5 مليون ب/ي.

تنعكس هذه التطورات اقتصادياً بسرعة عبر التضخم، حيث أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في عام 2023 إلى أن كل ارتفاع مستدام بمقدار 10 دولارات في سعر النفط قد يضيف ما بين 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية إلى التضخم العالمي (IMF، 2023)[6]. لكن تقديراته الحديثة التي صدرت مؤخراً، أشارت إلى أن الارتفاع طويل الأمد بمقدار 10 دولارات في سعر النفط قد يضيف حالياً 0.4 نقطة مئوية إلى التضخم العالمي (Shalal and Campos، 2026)[7].

وعليه، فإن قفزة من 80 إلى 120 دولاراً قد ترفع التضخم بنحو 1 - 1.5 نقطة مئوية، وهو ما يكفي لإعادة تشكيل قرارات السياسة النقدية.

لكن التأثير لا يتوقف عند التضخم. فارتفاع الأسعار يؤدي أيضاً إلى ما يعرف بتدمير الطلب، حيث يبدأ الاستهلاك بالتراجع. تاريخياً، يبدأ هذا الأثر بالظهور عندما تتجاوز الأسعار مستويات

تقارب 100-120 دولاراً للبرميل لفترة ممتدة، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي نحو نطاق 1.5-2%، وهو قريب من الركود. في هذا السياق، يصبح الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نفسه أمام معادلة معقدة. يدور سعر الفائدة حالياً في نطاق يقارب 3.5 - 3.75% وهو مستوى يعكس محاولة موازنة بين احتواء التضخم ودعم النمو. لكن صدمة الطاقة تعني أن أي قرار رفع أو خفض يحمل تكلفة لا يستهان بها. رفع الفائدة قد يضغط على النمو، بينما خفضها قد يغذي التضخم، ما يخلق حالة مأزق نقدي كلاسيكي (Federal Reserve، 2026)[8].

أما الدولار، فلا يتحرك وفق علاقة بسيطة مع النفط. في بعض الحالات، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تدفقات مالية تدعمه، خاصة مع كون الولايات المتحدة منتجاً كبيراً للطاقة، إذ يبلغ إنتاجها أكثر من 14 مليون برميل يومياً. لكن في المقابل، يؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى ضغوط تضخمية قد تحد من هذا الأثر. لذلك، فإن النتيجة النهائية تعتمد على توازن معقد بين تدفقات رأس المال والنمو والتضخم.

في النهاية، يبقى العامل الحاسم هو الزمن. إذا استمر التعطّل لأشهر، فقد تشهد الأسواق سحباً مكثفاً من المخزونات، وضغوطاً حقيقية على الصناعة. وفي حال استمر لفترة أطول، فإن التأثير سيتحول من أزمة أسعار إلى إعادة تشكيل تدريجية لخريطة الطاقة العالمية، لكن هذه العملية كما أثبتت تجربة أزمة النفط 1973، تستغرق سنوات، لا أشهر.

و في الخلاصة يمكن القول إن ما يحدث اليوم ليس مجرد ضجيج في أسواق الطاقة، بل هو منطقة وسطى في غاية الحساسية، حيث تتحرك الأسواق بين الأرقام والاحتمالات، وبين الخوف والواقع. وفي مثل هذه اللحظات، لا تكون المشكلة في نقص الطاقة بقدر ما تكون في عدم اليقين حولها، خاصة وأن تخفيض الإنتاج عن طريق إغلاق الآبار لفترة طويلة قد يعني في بعض الحالات عدم عودتها إلى معدلات الإنتاج السابقة.

المراجع

[1] International Energy Agency. (2023). Oil Market Report. https://www.iea.org/reports/oil-market-report

[2] U.S. Energy Information Administration. (2023). World Oil Transit Chokepoints. https://www.eia.gov/international/analysis/special-topics/World_Oil_Transit_Chokepoints

[3] Investing. (29/3/2026). https://www.investing.com/commodities/lng-japan-korea-marker-platts-futures-historical-data

[4] OPEC. (November 2024). Global oil inventory developments. https://publications.opec.org/momr/archive/chapter/132/2408

[5] Rystad Energy. (27/3/2026). The Cushion Is Gone and the Oil Market Is Now Exposed. https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Cushion-Is-Gone-and-the-Oil-Market-Is-Now-Exposed.html

[6] International Monetary Fund. (2023). World Economic Outlook. https://www.imf.org/en/Publications/WEO

[7] Andrea Shalal and Rodrigo Campos. (19/3/2026). IMF says prolonged increase in energy prices could boost inflation, lower growth. Reuters. https://www.reuters.com/world/imf-says-prolonged-increase-energy-prices-could-boost-inflation-lower-growth-2026-03-19/

[8] Federal Reserve. (27/3/2026). Selected Interest Rates (Daily) - H.15. https://www.federalreserve.gov/releases/h15/